مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة ٦١٤٧

الاثنين، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد قرمان	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد دو شياو كونغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد سكراتشيتش
	كوستاريكا	السيد غييرمي
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد لوتيروتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

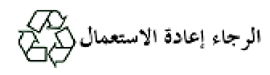
جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/309)

09-37563 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/309)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بو كري – كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يان غرولز، رئيس التشكيلة القطرية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غرولز لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/309، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد لين باسكو والسيد يان غرولز. أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تقديري لهذه الفرصة لتقديم آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/309).

حدثت تطورات مهمة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة قيد الاستعراض. وشملت تلك التطورات جهود تنفيذ نتائج الحوار السياسي الشامل التاريخي الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكان الحوار في حد ذاته موضع ترحيب واسع النطاق، خاصة من جانب شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، باعتباره أكثر الجهود تأثيرا باتجاه تحقيق مصالحة وطنية حقيقية منذ اندلاع الأزمة الحالية، في منتصف التسعينات من القرن الماضي.

ويذكر الأعضاء أن مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، رحب بنجاح انعقاد الحوار وكرر:

”تأكيد تأييده الكامل لهذه العملية، باعتبارها إطارا فعالا لتعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى“. (*S/PRST/2009/5*، الفقرة ١)

واتسمت فترة ما بعد الحوار، أساسا، باتجاهين، متناقضين أحيانا. فمن ناحية، بُذلت جهود كبيرة، وما زالت تُبذل، لتنفيذ توصيات الحوار، بغية توطيد الزخم من أجل السلام في البلد. وجرى تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة، وأنشئت لجنة توجيهية معنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وشكلت لجنة متابعة لتيسير تنفيذ توصيات الحوار، بمشاركة الأمم المتحدة وشركاء دوليين رئيسيين آخرين.

ومن ناحية أخرى، عادت الجماعات المتمردة في شمال البلد للظهور – وهو تطور يتناقض مع روح المصالحة التي سعى الحوار إلى إيجادها. وعلى سبيل المثال، في ٢١ حزيران/يونيه، وردت تقارير بشأن هجمات للمتمردين في بيراو. وبعد عدة ساعات من القتال، صدت قوات من جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات تابعة لاتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع الهجوم. ولا يزال إجمالي عدد الضحايا غير معروف. وقامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بنقل ١٨ موظفا دوليا تابعين لمنظمات غير حكومية إلى مقر البعثة في بيراو. ويؤكد على هذين التطورين المتناقضين عنصر ثالث يتمثل في الهشاشة المتزايدة لعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والبلد ذاته.

ولقد عدت للتو من زيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ورأيت بنفسي تأثير سنوات عدم الاستقرار وانعدام الأمن على البلد. لكنني سمعت أيضا كلمات تعبر عن الإيمان العميق لحكومة وشعب البلد بالأمم المتحدة، التي يرون أنها شريك يعتمد عليه لتحقيق طموحاتهم من أجل مستقبل أفضل. المشاكل جمة، لكنني مقتنع بأن الأمم المتحدة تستطيع المساعدة في دفعها إلى الأمام باتجاه الحل.

وبينما يجتمع المجلس هنا اليوم، تعقد الجمعية الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى دورة استثنائية لمناقشة واعتماد قانون انتخابي جديد لتوجيه التحضيرات لانتخابات نيابية ورئاسية في عام ٢٠١٠ وإجراء تلك الانتخابات. ويساورنا القلق إزاء مزاعم الأحزاب السياسية المعارضة بأن بعض الأحكام الرئيسية للقانون الذي أحالته الحكومة إلى الجمعية الوطنية تتباين مع نسخة الوثيقة التي اعتمدتها اللجنة المخصصة التي أُنيط بها مراجعة القانون الانتخابي. ويعتمد تنظيم انتخابات سلمية وشفافة وموثوقة على التصديق على قانون انتخابي يقبله كل أصحاب الشأن.

وثمة تدبير آخر مهم يرتبط بالقانون الانتخابي، ألا وهو إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة، بحسب ما دعا إليه الحوار السياسي الشامل الذي أُجري في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ومن شأن تلك اللجنة، التي ستتشكل من مختلف أطياف الرأي السياسي والمجتمع المدني، ضمان مصداقية العملية الانتخابية وشفافيتها وشموليتها. ولقد تلقينا طلبا للمساعدة الانتخابية من الحكومة، وبمجرد إنشاء اللجنة، سنوفد فورا بعثة لتقييم الاحتياجات إلى بانغي لتقييم السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تسهم بها في العملية.

والأمين العام قد دعا السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ضمان إجراء الانتخابات في موعدها المنصوص عليه في دستور جمهورية أفريقيا الوسطى لتفادي حدوث فراغ في السلطة الدستورية قد يؤدي إلى زيادة تعقيد البيئة السياسية الهشة بالفعل، بما في ذلك احتمال اندلاع العنف

مجـددا. ونـدعو جميـع الزعمـاء الـسياسيين أيـضا إلى تفـادي التخويف والتحرش والتحريض والعمل من أجل القضاء على منـاخ عـدم الثقـة والريبـة الحـالي علـى الـساحة الـسياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم بصفة خاصة أن تـضمن الحكومة الأمن وتكافؤ الفرص بين جميع المشاركين لكي تمر العملية الانتخابية بسلام وتحظى بالمصداقية.

والتحدي المهم الآخر الذي يواجه عملية السلام هو نـزع سلاح المقـاتلين الـسابقين وتـسريحهم وإعـادة إدمـاجهم، وذلـك بالنـسبة لمـن وافقـوا علـى إنهـاء التمـرد والانـضمام إلى العمليـة الـسلمية. وبينمـا لم تبـدأ بعـد عمليـات نـزع الـسلاح والتسريح وإعادة الإدماج فعليا، فإن العمـل التحـضيري المهـم يمضي قدما باعتماد الوثائق الفنية وتقـديم قـوائم مؤقتـة بأسمـاء المقاتلين السابقين المحتملين إلى الأمم المتحدة، وإفراج صندوق بناء السلام عن تمويل مبدئي قدره أربعة ملايين دولار تقريبـا لبـدء المـشروع. وقـد أكـد الـرئيس بـوزيزي خـلال اجتمـاعي معـه عزمـه علـى أن يتـولى بنفـسه الـسيطرة علـى عمليـة نـزع الـسلاح والتـسريح وإعـادة الإدمـاج وإتاحـة مـساعدة ماليـة قـدرها ثمانيـة بلايـين فرنـك مـن فرنكـات الجماعـة الماليـة الأفريقيـة – حـوالي ١٦ مليـون دولار – تعهـدت الجماعـة الاقتـصادية والنقديـة لوسـط أفريقيـا بتقـديمها لتمويـل مـشاريع نزع السلاح والتسريح وإعـادة الإدمـاج. وهنـا، أود أن أشـير إلى الدور المهـم للغايـة الـذي قـام بـه الـسفير غرولـز في زيارتـه الأخيرة لجمهوريـة أفريقيـا الوسـطى لـضمان إتاحـة هـذا المبلـغ لهذه العملية القيّمة جدا.

وقد أبلغنا لاحقا أنه جرى بالفعل صرف مـا مجموعـه ٥ بلايـين فرنـك مـن فرنكـات الجماعـة الماليـة الأفريقيـة – حـوالي ١٠ ملايـين دولار – مـن أمـوال الجماعـة الاقتـصادية والنقدية لوسط أفريقيا. ويناشـد الأمـين العـام المجتمـع الـدولي تقديم دعم إضافي لاستكمال برنـامج نـزع الـسلاح والتـسريح وإعادة الإدماج الذي يتكلف ٣٠ مليون دولار بنجاح، وهـو الأمـر الـذي تتوقـف عليـه أسـس الأمـن وإجـراء الانتخابـات بطريقة سلمية.

وبرنـامج نـزع الـسلاح والتـسريح وإعـادة الإدمـاج لـيس سـوى جـزء مـن برنـامج أوسـع نطاقـا لإصـلاح القطـاع الأمـني. وسيعزز نجاحه الجهود الرامية إلى إحراز تقـدم علـى طريـق إصـلاح القطـاع الأمـني في جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى. والنجاح في إصلاح ذلـك القطـاع سيـساعد بـدوره في إنـشاء مؤسسة عسكرية وأمنيـة حرفيـة وجمهوريـة ومتعـددة الأعـراق للـدفاع عـن المؤسـسات الديمقراطيـة ولـيس لخدمـة حركـات سياسية حزبيـة تتـألف مـن عـرق واحـد، وذلـك للمـرة الأولى خـلال مـا يقـرب مـن ثلاثـة عقـود. وقـد أهـاب الأمـين العـام بالمجتمع الدولي تقـديم الـدعم للـبرامج الـتي تقترحهـا الـسلطات في جمهوريـــة أفريقيـــا الوســـطى لتعزيـــز اســـتراتيجية إصـــلاح القطــاع الأمــني الــوطني، بمــا في ذلــك تنظــيم مــؤتمر مائــدة مـستديرة للمـانحين بـشأن إصـلاح القطـاع الأمـني، مـن المقـرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

خلال زيارتي إلى جمهورية أفريقيـا الوسـطى، سـنحت لي الفرصة لزيارة المكون العسكري في بعثة بناء السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمتمركـز في بـانغي. وتـسهم هـذه القـوة المؤلفـة مـن ٥٢٠ جنـديا إسـهاما مهمـا، بالشراكة مع الأمـم المتحـدة وغيرهـا مـن الـشركاء، في جهـود تحقيـق الاسـتقرار في جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى. وأنـا أحيـي شجاعة هؤلاء الجنـود وتـصميمهم وأشـيد بحكومـات بلـدانهم لإظهارهـــا الإرادة الـــسياسية والتـــضامن دعمـــا للـــسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بطريقة ملموسة.

ستنظر مؤسـسات بريتـون وودز خـلال يـومين مـن الآن في إمكانيـة تخفيـف ديـن جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى في إطـار المبـادرة المتعلقـة بالبلـدان الفقـيرة المثقلـة بالـديون. وكمـا جـاء في تقريـر الأمـين العـام، فـإن الـشركاء الـدوليين

أشادوا على نطاق واسع بإصلاحات الاقتصاد الكلي في البلاد، والتي يعزى الفضل إليها في تحويل الصورة القائمة سابقا إلى صورة لا تشهد حدوث نمو اقتصادي فحسب، ولكن تصنف فيها التوقعات الطويلة الأجل باعتبارها مشجعة ومستحقة لدعم معزز من المانحين. وإذا استمرت تلك الإصلاحات واستمر المناخ العام لتحقيق الاستقرار السياسي، فمن المنطقي أن نكون متفائلين إزاء احتمالات خفض مستويات الفقر والبؤس المرتفعة للغاية في الأجل المتوسط.

وأفضل سبيل للمضي قدما الآن هو التصدي للمشاكل المتعددة الأوجه التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام الذي اعتُمد مؤخرا. ومن المهم للغاية أن تتولى جمهورية أفريقيا الوسطى الملكية الكاملة لخريطة الطريق التي تحدد ثلاث دعامات رئيسية لبناء السلام المستدام، وهي تحديدا الأمن من خلال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني؛ والحكم الرشيد، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ والتنمية. وستعمل الأمم المتحدة في شراكة مع جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم جهودها الرامية إلى تنفيذ هذه الأولويات الاستراتيجية.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للإسهام المهم الذي تقدمه لجنة بناء السلام تحقيقا لتلك الغاية، وبخاصة التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة السفير جان غرولز، ممثل بلجيكا، الذي قام في الشهر الماضي بمهمته الرابعة في ذلك البلد في عام واحد، وذلك تدليلا على التزامه بهدف تعزيز تحقيق الاستقرار المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى. إنه صوت قوي للمجتمع الدولي من أجل الإصلاح والتقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لعل الأعضاء يذكرون أن المجلس اعتمد اقتراح الأمين العام بتحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. والغرض من ذلك هو تعظيم إسهام الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقليل مخاطر ازدواجية الجهود إلى الحد الأدنى وتبسيط المشاورات مع شركائنا، بما في ذلك سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويوضح تقرير الأمين العام المعروض على المجلس الهيكل وطاقم الموظفين المقترحين لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، حسبما طلبه المجلس في نيسان/أبريل. وبينما تمضي عملية الانتقال قدما، يقترح الأمين العام أن يدخل المكتب مرحلة التشغيل الكامل بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وسنستغل الفترة الفاصلة للانتهاء من تعيين الموظفين ومعالجة المهام اللوجستية وغيرها من المهام التحضيرية ذات الصلة لكي يبدأ المكتب الجديد عمله بسلاسة حسبما هو مقرر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

يسعدني أن تكون معنا هنا اليوم الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام هناك، السيدة سهله – وورك زيوده، التي ستغادر إلى بانغي خلال أيام قليلة للاضطلاع بمهمتها الهامة. وقد رحبت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى خلال زيارتي الأخيرة بتعيينها، وشكرت الأمين العام على دعمه المستمر وأكدت مجددا تعاونها مع المكتب. كما أريد أن أعرب عن تقديري للسيد سامي كوم بوو، مدير شعبة أفريقيا الثانية بإدارة الشؤون السياسية، الذي شغل باقتدار منصب الموظف المسؤول في بانغي خلال الأشهر الثلاثة المنقضية. فلقد قام بعمل ممتاز في سد الفجوة.

وختاما، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى صوت الأمين العام وزعماء العالم الآخرين الذين أشادوا برئيس غابون الراحل لوساطته في مختلف التراعات في أنحاء أفريقيا. لقد كان الرئيس بونغو نصيرا قويا للسلام شعر الناس بقوة بوفاته في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بلد كان قريبا إلى قلبه. وسافر شخصيا قبل ستة أشهر إلى بانغي مرتين خلال أسبوعين لحضور مراسم افتتاح وختام الحوار السياسي الشامل. ولقد وقّع اتفاق السلام الشامل لجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يشكل الأساس لعملية السلام الحالية، قبل عام واحد تحديدا من يوم أمس، في ٢١ حزيران/يونيه في ليبرفيل، غابون تحت رئاسته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكر السيد باسكو أيضا على أنه استرعى انتباه المجلس إلى وجود السيدة سهله - وورك زيوده، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وباسم المجلس، أود تهنئتها على تعيينها، متمنيا لها كل التوفيق في مهمتها. والمجلس يتطلع إلى العمل معها.

أعطي الكلمة الآن للسيد يان غرولز.

السيد غرولز (تكلم بالفرنسية): باديء ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بتعين السيدة ساهله - وورك زيودي، ممثلة خاصة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأؤكد لها دعم اللجنة.

ومنذ آخر مرة خاطبت فيها المجلس في آذار/مارس الماضي، اعتمدت لجنة بناء السلام إطارها الاستراتيجي لبناء السلام في ٦ أيار/مايو. ويشكل الإطار نوعا من خريطة الطريق لتحقيق الأهداف التي حددها اللجنة ذاها. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو الماضي، ترأست بعثة إلى بانغي لتقديم الإطار رسميا إلى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما أشار السيد باسكو، قررت اللجنة التركيز على ثلاث أولويات عاجلة: إصلاح قطاع الأمن وبرنامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ والحكم الصالح وسيادة القانون؛ وتحديد أقطاب التنمية، التي ينبغي اعتبارها هياكل أولية أُنشِئت لتفعيل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في جميع أرجاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وتستجيب تلك الأولويات الثلاث تماما لاستنتاجات الحوار السياسي الشامل الذي جمع بين الحكومة والمعارضة غير المسلحة والجماعات المتمردة والمجتمع المدني في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وتركز اللجنة اهتمامها حاليا على ملفين حاسمين لتحقيق الاستقرار والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأقصد بهما صياغة وتنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليدمج بالكامل في برنامج إصلاح قطاع الأمن؛ والتحضير لانتخابات عام ٢٠١٠. وإذا لم ينجح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قد تتقوض العملية الانتخابية، وبدون القيام بعملية انتخابية ناجحة، قد يتعرض البلد برمته لخطر زعزعة الاستقرار.

وعملية صياغة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمضي قدما. وقد أنجز عمل تقني كبير، ونحن بصدد تهيئة الظروف السياسية الملائمة ليتسنى البدء بالبرنامج في ظروف مُثلى. وفي هذا الصدد، ألاحظ عودة الجماعات المتمردة العنيدة إلى عملية السلام، وهو مؤشر مشجع. ويبدو أن تمويل المراحل الأولى لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بات مضمونا، بفضل مساهمات صندوق

دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموافقة الرئيس بوزيزي على تخصيص كل الأموال التي تعهدت بتقديمها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، عملا بالبلاغ الذي أصدره رؤساء الدول في ليبرفيل في ٣٠ كانون الثاني/يناير، في جملة أمور. ونشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على دفع تلك الأموال للصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة شفافيتها وإدارتها على نحو فعال.

ولكي يتسنى البدء بسرعة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينبغي أن تقوم اللجنة التوجيهية على جناح السرعة بالتيقن من صحة قوائم المحاربين المعترف بهم والمنتمين إلى الجماعات السياسية - العسكرية. كما تشجع اللجنة على تعزيز البعثة دون الإقليمية لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي سيُطلب إليها الإشراف على برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأود أن أدلي ببضع كلمات عن العملية الانتخابية. فلكي تنطلق هذه العملية في ظروف مقبولة، ينبغي أن تحظى بمساعدة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يجب على سلطات أفريقيا الوسطى أن تقوم، على سبيل الاستعجال، بإنشاء اللجنة الانتخابية المختلطة والمستقلة، وهي الهيئة الوطنية الوحيدة المأذون لها بموجب الدستور بالتحضير للانتخابات واعتماد التعديلات على القانون الانتخابي. ولا بد من تفعيل هذه اللجنة لكفالة الالتزام الحازم من جانب الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.

وبالاتفاق مع حكومة أفريقيا الوسطى، تقرر إجراء تقييم أولي لتنفيذ الإطار الاستراتيجي بعد ستة أشهر. وستمكننا هذه التقييمات التي تُجرى مرة كل سنتين من الإبقاء على زخم عملية بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولتعزيز السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، يحتاج شعبها إلى دعم المجتمع الدولي. وتشكل المؤشرات المشجعة التي ذكرتها للتو نداء يجب أن نتجاوب معه. ولذلك السبب، ومنذ إقرار الإطار الاستراتيجي، قمت بزيارة مختلف الحكومات والمنظمات لتوعية الشركاء الدوليين باحتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعوتهم للانضمام إلى جهود اللجنة. ولاحظت تزايد الاهتمام بجمهورية أفريقيا الوسطى، البلد الذي ظل لوقت طويل محروما من المساعدات الدولية، وربما كان لذلك ما يبرره.

ومن المهم إشراك المنظمات غير الحكومية في جهود التوعية تلك. وخلال آخر اجتماع لتشكيلتنا القطرية، أكدت اثنتان من المنظمات الدولية غير الحكومية الهامة أنهما ستعززان تواجدهما في الميدان في البلد. كما أعربت لي بعض البلدان عن استعدادها للنظر في اقتراحات محددة لتجديد انخراطها أو تعزيزه في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفق أولويات الإطار الاستراتيجي. وأعتقد أنه يجب التشديد على الاهتمام المتجدد للمجتمع الدولي بجمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من أنه قد يبدو حذرا.

وقد دعت لجنة بناء السلام إلى تحويل مكتب الأمم لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب متكامل للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي هذا الصدد، رحبت بالبيان الرئاسي الصادر في ٧ نيسان/أبريل (S/PRST/2009/5)، الذي اتخذ بموجبه القرار المبدئي لإنشاء المكتب الجديد في أقرب وقت ممكن. ويسعد اللجنة أن تلاحظ الهيكل الجديد للمكتب المتكامل، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام (S/2009/309)، سيمكّننا من مساعدته في عمله بشكل أفضل. وترحب اللجنة على نحو خاص

بإنشاء قسم معني بحقوق الإنسان والعدالة، سيضم خبراء في مجال السجون، ضمن خبراء آخرين، وقسم معني بمؤسسات الأمن. كما يشكل إنشاء منصبي المستشار المعني بالمسائل الجنسانية والمستشار المعني بحماية الأطفال اقتراحين يستحقان الترحيب. وأرجو أن يتم وضع الهيكل المتكامل الجديد في أقرب وقت ممكن لتيسير تنفيذ الإطار الاستراتيجي للجنة بناء السلام. وسيكون من المؤسف فعلا أن نضيع الوقت.

وبوفاة رئيس غابون، المرحوم الحاج عمر بونغو أونديمبا، فقدت جمهورية أفريقيا الوسطى أبا مؤسسا لعملية السلام لديها. وأود أن أشيد برؤية الرئيس الراحل وبما قدمه من دعم ثابت إلى جمهورية أفريقيا الوسطى خلال السنوات الأخيرة لمساعدتها على التحول صوب مستقبل أكثر إشراقا. وستظل عملية بناء السلام تحتاج إلى كامل اهتمام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها الدوليين في السنوات والأشهر القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غرولز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بوكري – كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بتوليكم، سيدي، رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه، ويهنئكم عليها. وما زال التزام تركيا بصون السلام في العالم ودعمها المطلق للبلدان النامية يعكس رغبتها الحقيقية في تعزيز النهج المتعدد الأطراف حقا. وبلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، يشكر الحكومة التركية على المساعدة المتعددة الأوجه التي قدمتها لجمهورية أفريقيا الوسطى والتي ستواصل تقديمها في المستقبل.

كما أن جمهورية أفريقيا الوسطى تشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2009/309) عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد. ونحن نشيد بوكيل الأمين العام لين باسكو على تقديم التقرير وعلى إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. ولا يسعنا سوى أن ننوه بالدور الكامل الذي اضطلع به في الأشهر الأخيرة السيد سامي كوم بوو، مدير شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية والمسؤول عن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وكانت فترة ولايته المؤقتة جديرة بالثناء لأنه تمكن من معالجة جميع المسائل الشائكة مع السلطات الإدارية والأطراف الفاعلة الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما نود أن نهنئ السيدة ساهله – وورك زيودي على تعيينها ممثلة خاصة للأمين العام ورئيسة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى اعتبارا من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ونحن نقدر تعيينها، الذي استكمل بعد عملية اختيار صارمة. وخبرتها تبعث على الطمأنينة لأنها بالفعل على دراية بمشاكل جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد أن عملت بشأن الموضوع في إطار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبلدي سيقدم لها دعمه الكامل خلال فترة ولايتها. وقد تحققت آمالنا ونحن نعرب عن الشكر الصادق للأمين العام.

ولا بد أيضا أن نشيد إشادة مستحقة بسلفها، السيد فرانسوا فال، على تفانيه وعزمه على المضي قدما بمسألة جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن عام ٢٠٠٩ عام رئيسي بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي عليها الآن أن تتخذ خطوات جريئة لتقرير مستقبلها. فتنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل، وعلى وجه الخصوص، إنشاء برنامج نزع السلاح والتسريح واعادة الإدماج، وتنظيم الانتخابات العامة في عام ٢٠١٠، وحشد الموارد، تشكل تحديات يتعين التصدي لها في الأشهر المقبلة.

ويشير وفدي إلى التقدم الذي أحرز بعد عقد الحوار السياسي، بما في ذلك إنشاء لجنة المتابعة المعنية بتنفيذ توصيات لجنة الحوار واللجنة التوجيهية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومحكمة العدل العليا. ويعزى أي تأخير واضح في تنفيذ تلك البرامج لعدم توفر التمويل، الذي ما زال يتعين حشده.

وعلى الصعيد السياسي، يوجد عزم حقيقي على المضي قدما نحو المصالحة، وإن كان يبدو أن بعض الأطراف السياسية والعسكرية الفاعلة تختار طريق استخدام القوة. وتسلم حكومة بلدي بأن اتفاق ليبرفيل للسلام الشامل يطلق عملية للسلام لا رجعة فيها. وتسعى الحكومة سعيا جادا لجعل تأثير الاتفاق ملموسا في الحياة اليومية، على النحو الذي أبلغت به المجلس في عدة مناسبات.

واجتمع الرئيس بوزيزي مع الزعيم الليبي والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي وطلب منه دعم قضية تحقيق السلام الشامل والدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشكل عودة أحد القادة السياسيين والعسكريين إلى البلد، وهو أبكر صابون، علامة جيدة على أن البلد يحرز التقدم شيئا فشيئا على الطريق المفضي إلى تحقيق المصالحة الحقيقية. ويحرز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقدما بطيئا ولكن بخطى أكيدة. وتم إعداد وثائق العمل وصياغة قوائم الجماعات السياسية والعسكرية، وإنشاء فريق لإدارة وحشد التبرعات المقدمة من صندوق بناء السلام. ومع ذلك، لا بد من جعل ذلك البرنامج يتماشى مع إصلاح قطاع الأمن والتنمية. وإذا أريد إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، لا بد من تدريبهم لتمكينهم في كسب العيش. ولذلك من الأهمية بمكان لمراكز التنمية أن تصبح واقعا في الوقت المناسب.

كما يجب أن يترادف انتشار قوات الأمن والدفاع مع تلك البرامج. وفي الوقت نفسه، يشكل ذلك أحد الشواغل الرئيسية لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تبذل قصارى جهدها لإيجاد التمويل لأنها تريد أن ينفذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأسرع صورة ممكنة. والأموال التي جمعتها بالفعل الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا ستخصص لعملية السلام على سبيل الحصر. وفي هذا الصدد نود في تأبين فخامة الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس غابون، أن نشيد به إشادة مستحقة على مشاركته الشخصية في المساعدة على تسوية الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى كونه جامعا للأموال بغية الإسهام في بناء السلام ونزع السلاح.

إن مسألة إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠ ليست مسألة إشكالية لأن الحكومة تعتزم احترام الجدول الزمني للانتخابات. ولذلك، ما زال مشروع القانون الانتخابي الذي يمكن أن يطلق تلك العملية قيد نظر المجلس الوطني. وتعول الحكومة على دعم الأمم المتحدة في الاستكمال الناجح للعملية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، من المؤسف أن نلاحظ أنه، في الجزء الشمالي للبلد، أسفرت الاشتباكات بين جماعات تمرد بعينها - بما في ذلك جماعات مثل الجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى وتجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام - والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى عن تشريد أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى داخل البلد وخارجه. كما نشير إلى ظاهرة جديدة للعنف في الجزء الشمالي للبلد - وهو العنف بين المجتمعات المحلية. ولكن جمهورية أفريقيا الوسطى بلد مرحب باللاجئين أيضا. فهي قد استقبلت اللاجئين السودانيين الذي فروا من العنف في دارفور منذ عام ٢٠٠٧. وبفضل العمل المشترك لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهما

من وكالات تقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن اللجنة الوطنية للاجئين والسكان المحليين، فإن اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا يتلقون المساعدة.

وحيثما توجد أعمال عنف، لا مفر من انتهاكات حقوق الإنسان ونحن نشعر ببالغ الأسف لذلك. وجمهورية أفريقيا الوسطى تخرج بشكل مؤلم من فترة طويلة للأزمة وانتشار قواتها للدفاع والأمن يجري بشكل تدريجي في المناطق التي يستمر فيها العنف بسبب أعمال جماعات التمرد والنهب الواسع الانتشار. وبالرغم من ذلك، اتخذت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تدابير لمنع جميع أعمال العنف طبقا للقانون. ولذلك، يجري استكمال قانون جديد للعقوبات وقانون عسكري. وسيتم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان لتناول جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك حقوق المرأة والأطفال في الصراع المسلح، فضلا عن حقوق اللاجئين.

وفي سياق إعادة تشكيل الجيش ورفع المعايير الأخلاقية للجيش، اعتمد المجلس الوطني، في ١١ حزيران/يونيه، قانونا للتدريب العسكري للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويهدف القانون إلى تدعيم وتهيئة الأفراد اللازمين للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والشرطة الوطنية في مجالات التجنيد والتدريب والتقاعد وإدارة الحياة الوظيفية، وإلى تحديد المساهمات في الميزانية التي تقدمها الدولة والمجتمع الدولي، وهي ضرورية لبلوغ الأهداف المحددة لعام ٢٠١٣.

ومنذ أن أدرج بلدنا في جدول أعمال لجنة بناء السلام، فإن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تعاونت تعاونا كاملا مع التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي يتولى رئاستها السيد يان غرولز، الممثل الدائم لبلجيكا. وهو قد اتخذ، بتصميمه ورغبته القوية في أن نحرز النجاح، مجموعة من التدابير التي مضت قدما بلا ريب بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبعثاته العديدة إلى بانغي وإلى جميع أرجاء العالم للدعوة إلى الدفاع عن حالة جمهورية أفريقيا الوسطى أظهرت بوضوح أنه مدافع قوي عن المحتاجين. وجمهورية أفريقيا الوسطى تشعر بامتنان كبير له على التزامه.

ونجم الإطار الاستراتيجي الذي اعتمد في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ من المشاورات المكثفة التي جرت بين جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي. وتلك الوثيقة، التي سيجري تنقيحها كل ستة أشهر، قدمها بصورة رسمية للأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى السفير غرولز عندما قام بزيارة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٩. وكانت تلك الزيارة ناجحة حقا في كونها جمعت العديد من أعضاء الحكومة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك وسائط الإعلام، التي نشرت على النحو الواجب رسالة رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال الملكية الوطنية هي القوة الدافعة لنجاح الإطار الاستراتيجي. لكن ينبغي أن يظهر المجتمع الدولي أيضا مرونته بمنح دعمه غير المشروط لتحقيق الأهداف المحددة.

وتدعم الحكومة ذلك البرنامج وهي مستعدة للاستثمار في نجاحه. ولندعم كلنا رئيس التشكيلة في تصميمه على الوفاء بالجدول الزمني لتحقيق أفضل النتائج. إن مكافحة الفقر الذي يعاني منه معظم سكان جمهورية أفريقيا الوسطى يتطلب احترام البرنامج الموضوع. وجرى بالفعل التأكيد على الإرادة السياسية للسلطات من خلال تصميمنا البسيط على إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠ وعلى إتمام برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأسرع ما يمكن.

ونرحب بقرار تحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيسمح هذا الهيكل الجديد بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الأرض فيما تدعم الأنشطة السياسية، والاجتماعية - الاقتصادية والتنمية المستدامة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيتمتع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في المستقبل بميزة المشاركة بعمق في تنفيذ الإطار الاستراتيجي.

وإذ نقبل عموما محتويات تقرير الأمين العام، إلا أن لدينا اعتراض نود إثارته في ما يتعلق بالفقرة ٧٤. فالمعلومات الواردة في تلك الفقرة، في رأينا، لا تتماشى مع تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى خلاف ما هو مكتوب، يحتفل الناس باليوم الوطني رسميا وشعبيا يوم ١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، باستثناء فترة واحدة شهدت أعمال تمرد متكررة. وتجري الاحتفالات في كل الأنحاء، بدون استثناء. والاحتفال بالذكرى الخمسين لإعلان الجمهورية، مثل كل السنوات السابقة، كان موضع تقدير كبير، ونتوقع نفس الشيء في الذكرى الحادية والخمسين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وأخيرا، نود أن نؤكد من جديد دعمنا الكامل لأنشطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي نأمل أن تستمر في المستقبل. كانت الزيارات الأخيرة التي قام بها وكيل الأمين العام، لين باسكو، رئيس إدارة الشؤون السياسية، موضع ترحيب كبير من جانب السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي لم يزرها مسؤول رفيع من الأمم المتحدة منذ خروج البلد من الأزمة. وتوجه السيد باسكو إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بدون تصورات مسبقة وللاستماع إلى السلطات. وفي تلك الزيارة، شعرنا أن وجود الأمم المتحدة أكثر قربا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشكر أيضا كل الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين الذين يسهمون بفعالية في قضية تحقيق الاستقرار والسلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبوسعهم الاطمئنان إلى التعاون الكامل والجيد لحكومتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.